شددت على رفضها لأي انتقاص أو انتهاك يمسها

الكويت: نحترم حقوق المرأة بما لا يتعارض مع الإسلام

السفير جمال الغنيم يلقي كلمة الكويت

جنيف - «كونا»: أكدت الكويت إن حقوق المرأة واحترام إنسانيتها جزء لا يتجزأ من مكونات واهتمام الكويت وترفض أي انتقاص أو انتهاك يمس حقوقها استنادا إلى تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

جاء ذلك خلال استعراض دولة الكويت تقريرها الخامس الخاص بتنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو» بمقر الامم المتحدة في جنيف.

وقال مندوب دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير جمال الغنيم الذي قدم التقرير ان دولة الكويت تحترم المواثيق الدولية وما تضمنته نصوص الدستور الكويتي والذي تمت صياغة موادة بشكل يخاطب الرجل والمرأة على حد سواء.

واستدل بنص المادة «29» من الدستور الكويتي والذي جاء فيه ان «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين».

واوضح ان «المرأة في دولة الكويت تتمتع بشخصية قانونية منذ ميلادها حيث ستت القوانين التي تكرس حقوقها وتمنع المساس بها ما يجعل القانون خير حافظا لها ومدافعا عنها بعد الله سبحانه وتعالى».

وشدد على ان دولة الكويت صادقت على الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة انسجاما مع مبادئها ومتطلباتها الحضارية واستكمالا لجهودها الرامية الى الحفاظ على كرامة وحقوق المرأة فقامت بتفعيل بنود الاتفاقية التي اصبحت جزء لا يتجزأ من قوانينها الوطنية.

في الوقت ذاته اكد السفير الغنيم ان ما تقدمه دولة الكويت في هذا التقرير الخامس ما هو إلا إضافة للتقارير السابقة مع بيان اهم المستجدات التي طرات بشأن واقع حقوق المرأة في دولة الكويت.

ثم استعرض السفير الغنيم امام اللجنة اهم إنجازات دولة الكويت في كل ما يتعلق بحقوق المرأة ومنها إصدار القوانين والتشريعات الوطنية والتي تعزز وتصون حقوق ودور المرأة في المجتمع.

وقال ان من بين هذه القوانين القانون رقم «91» لسنة «2013» بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وبخاصة النساء والأطفال حيث نص القانون على فرض عقوبات رادعة على كل من يرتكب ذلك بالاضافة الى اقرار المادة «12» منه والتي تنص على توفير الحماية القانونية للضحايا وتقديم الرعاية الصحية لهم.

واضاف ان القانون رقم «109» لسنة «2014» يختص بتعديل بعض احكام القانون رقم «14» لسنة «1970» بإنشاء المحكمة الدستورية حيث كفل القانون الجديد للافراد دون تمييز حق تحريك الدعوى مباشرة إلى المحكمة الدستورية ما يعد دعما للحق في التقاضي بصورة كبيرة.

واشار الى القانون رقم «67» لسنة «2015» بشان الديوان الوطني لحقوق الإنسان حيث نصت المادة «6» في الفقرة «3» على حق الديوان بتلقي الشكاوى ورصد حالات انتهاك حقوق الإنسان.

وذكر السفير الغنيم القانون رقم «2» لسنة «2015» بإنشاء محكمة الأسرة والتي تختص في الفصل في المنازعات الشخصية دون تمييز بين الأفراد.

ولفت كذلك الى القانون رقم «21» لسنة «2015» بشأن حقوق الطفل وما جاء به من ضمانات لتوفير الحماية القانونية والاجتماعية للطفل ولما يتوافق مع نصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

واوضح انه الى جانب هذه الامثلة من القوانين فقد تم افتتاح مركز إستماع للنساء المعنفات إلى جانب مركز إيواء لمساعدة ضحايا العنف وتقديم الحماية والمساعدة القانونية بالاضافة الى العديد من التشريعات واللوائح والنظم التي تصدر عن وزارات الدولة كل في مجاله.

وفي السياق ذاته قال السفير الغنيم ان المرأة الكويتية تشكل أكثر من نصف السكان في دولة الكويت بنسبة 51 بالمئة في الربع الأول من عام 2017 واحرزت تقدما نوعيا ملموسا في معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي وسوق العمل.

واضاف ان المرأة الكويتية تمثل7ر55 بالمئة مقارنة بنسبة 3ر44 بالمئة للرجال من إجمالي القوى العاملة الوطنية وتشكل نسبة النساء الكويتيات العاملات في القطاع الخاص 51 بالمئة مقابل نسبة 49 بالمئة للذكور الكويتيين بينما بلغت هذه النسبة في القطاع الحكومي 57 بالمئة مقابل نسبة 43 بالمئة للذكور الكويتيين.

واشار السفير الغنيم الى تبني دولة الكويت الخطة الإنمائية متوسطة الأجل «2016/2015-2020/2019» لتعزيز دور المرأة وتحديث كافة التشريعات ذات العلاقة بقضايا المرأة الكويتية بما يسهم في إزالة كافة أشكال التمييز ضدها.

واوضح الغنيم ان الخطة تتضمن مجموعة من السياسات التي تضمن دعم برامج تنمية قدرات المرأة الاجتماعية والاقتصادية والحرفية وكفالة استقرارها الاسري والنفسي وتعزيز دورها في المشاركة في الحياة العامة وتوفير الخدمات للمرأة العاملة وتشجيع ودعم دورها في مجال المشروعات الصغيرة.

وفي السياق ذاته بين الغنيم ان هذه السياسات تسعى ايضا الى إيجاد آلية مؤسسية لحماية المرأة من حالات العنف بكافة أشكاله المجتمعي والأسري من خلال إنشاء مركز وطني لمناهضة العنف المجتمعي الأسري وحمايتهن ودعمهن بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية.

ولفت الى تمكين المرأة الكويتية وتوسيع أطر مشاركتها المجتمعية من خلال تعزيز دورها في مراكز صنع القرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع.

وقال إن الاهتمام بعمل المرأة لم يقتصر على الجانب المدني بل شمل الجانب العسكري تعزيزا لدور المرأة وأهميتها حيث تم فتح العديد من مجالات العمل من بينها توظيف العنصر النسائي في قوة الشرطة اذ بلغ عددهن 400 امرأة تقريبا.

ولفت الى زيادة العنصر النسائي لدى الإدارة العامة للتحقيقات حيث بلغت نسبة المحققات النساء 44 بالمئة مقابل 56 بالمئة للمحققين الرجال.

وأشار الى إنشاء قسم «مكافحة الاتجار بالأشخاص» والذي يتبع إدارة حماية الآداب العامة في الإدارة العامة للمباحث الجنائية بمقتضى القرار الوزاري رقم 5908 لسنة 2014 حيث اسند إليه القيام باختصاصات عديدة لمكافحة ومنع هذه الجريمة حفاظا على حقوق الإنسان وكرامته.

وقال ان تم إنشاء إدارة العمالة المنزلية والتي تختص بكل ما يتعلق بالعمال المنزليين تنفيذا لبنود القانون رقم 68 لسنة 2015 حيث تتلقى الادارة الشكاوى بين ارباب العمل والعمال المنزليين وتعمل على الحد من انتهاك حقوقهم بما يتوافق والمواثيق الدولية ذات الصلة.

وبين ان دولة الكويت استحدثت بعض التدابير في مجال القضاء على التمييز ضد المرأة من بينها تعيين 22 سيدة في النيابة العامة تمهيدا لترقيتهن قضاة في المحكمة الكلية حيث باشرن كافة المهام القضائية الموكلة إليهن.

واضاف المرأة الكويتية شاركت في التحقيق في القضايا الجنائية وفي رئاسة لجان الإشراف على الانتخابات العامة التي اجريت في 26 نوفمبر 2016 حيث اكدت المحكمة الدستورية في حكمها الصادر في 3 مايو 2017 على سلامة مشاركتهن.

وذكر انه على اثر ذلك أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراره رقم 28-2017 المؤرخ 18/09/2017 بالموافقة على إعادة فتح المجال لتوظيف المزيد من العناصر النسائية للعمل في النيابة العامة في الموسم القضائي المقبل.

في الوقت ذاته اوضح السفير الغنيم ان المرأة الكويتية حظيت بدعم سياسي منقطع النظير ما ساعدها على المشاركة في صنع القرار وتقلدها مناصب قيادية عليا مثل الحقائب الوزارية وترأسها مجالس إدارات ومؤسسات مهمة سواء في القطاع الحكومي او الخاص والتحاقها بالسلك الدبلوماسي ممثلة لدولة الكويت في عدد من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية وكذلك انضمامها للسلكين العسكري والقضائي.

واضاف انه وتأكيدا للأهمية التي تتمتع بها المرأة وحرصا من دولة الكويت على هذا الجانب فقد اصدر مجلس الوزراء القرار رقم «919» لتحديد اليوم السادس عشر من مايو يوما للمرأة الكويت سنويا حيث تحتفل اجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في هذا اليوم الذي حصلت فيه المرأة الكويتية على حقوقها السياسة.

وقال ان دولة الكويت وضعت آلية وطنية تعنى بشؤون المرأة وهي لجنة شؤون المرأة التابعة لمجلس الوزراء والتي تسعى إلى تحقيق اهداف عدة من بينها تقديم التوصيات للنهوض باوضاع المرأة وإبداء الرأي فيما يقدم لها وعرضه على الجهات المختصة.

واضاف السفير الغنيم ان تلك الاهداف تتضمن كذلك التعريف بدور المرأة في المجتمع وتمكينها من اداء دورها في التنمية الشاملة وتعزيز الدور الاقتصادي للمرأة في جميع القطاعات والمساهمة في رفع مستوى الوعي الثقافي لدى المرأة الكويتية.

واكد سعي دولة الكويت الى تفعيل دور المرأة في المجتمع من خلال التعاون مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي وذلك من خلال تنفيذ مشاريع عدة متعلقة بتمكين المرأة.

وشدد على ان دولة الكويت تدعم برامج متخصصة لتنمية قدرات المرأة الاجتماعية والاقتصادية والحرفية وكفالة استقرارها الاسري والنفسي وتعزيز دورها في مجال المشروعات الصغيرة الى جانب إيجاد آلية مؤسسية لحماية المرأة من حالات العنف بكافة اشكاله المجتمعي والأسري من خلال انشاء مركز استماع وايواء المرأة المعنفة.

وفي مجال الصحة اوضح السفير الغنيم إن الاهتمام بصحة المرأة في دولة الكويت ينسجم ومضمون اتفاقية «سيداو» اذ توفر الرعاية الصحية دون تمييز او عدم مساواة مع الرجل.

وفي مجال التعليم اكد ان الحق في التعليم والتعلم في طليعة الحقوق التي تمس المرأة لذلك اولته دولة الكويت اهمية قصوى إيمانا منها باهمية التعليم بالنسبة للفرد والمجتمع دون تمييز بين الذكور والإناث.

وقال ان الإحصاءات التربوية اظهرت ان نسبة التحاق الإناث في التعليم العام بلغت 52 بالمئة وفي التعليم العالي 66 بالمئة علاوة على ارتفاع نسبة وجود المعلمات مقابل المعلمين ففي مرحلة رياض الأطفال بلغت تلك النسبة 100 بالمئة وفي الإبتدائية 93 بالمئة وفي المتوسطة 57 بالمئة وفي الثانوية 56 بالمئة.

واوضح السفير الغنيم ان تقرير دولة الكويت الخاص بمراجعة اهداف الألفية والصادر في عام 2014 اكد على ان تعزيز المساواة بين الجنسين تحقق بإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم العام والعالي بمعدلات تتخطى المستويات العالمية.

واضاف ان تقرير الإدارة المركزية للاحصاء الصادر في 2014 تضمن بيانات تؤكد على وجود تحسن واضح في مؤشر التكافؤ بين الجنسين ما ساهم في الحسم النهائي في مسالة التمييز بين الجنسين.

واكد السفير الغنيم على التزام الكويت بمواصلة جهودها الساعية الى تعزيز قيم حقوق الإنسان والالتزام بالاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة الكويت.

أهابت بالجميع تحري الدقة وعدم نشر المعلومات المغلوطة التي تؤثر على أمن الوطن

«الدفاع» تنفي صحة وجود تحركات عسكرية تجاه البلاد

نفت وزارة الدفاع أمس صحة ما يتم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي بوجود تحركات عسكرية تجاه الكويت.

وقالت مديرية التوجيه المعنوي والعلاقات العامة بوزارة الدفاع في بيان "تهيب رئاسة الأركان العامة بالجميع تحري الدقة وعدم نشر المعلومات المغلوطة التي تؤثر على أمن البلاد واستقراره".

وشددت على أن وزارة الدفاع تحتفظ بحقها القانوني في المساءلة والملاحقة القضائية تجاه من يروج لمثل تلك الشائعات من خلال الجهات القضائية المختصة.

نحتفظ بحقنا القانوني في المساءلة والملاحقة القضائية تجاه من يروج لمثل تلك الشائعات

وزارة الدفاع

ستستضيف عدداً من الاستشاريين والمختصين في المجال

«الصحة»: حريصون على الاستفادة من خبرات اليابان في رعاية المسنين

وليد الفلاح

اكد وكيل وزارة الصحة المساعد للشؤون الفنية الدكتور وليد الفلاح اهمية زيارة وفد صحي ياباني للبلاد للاستفادة من الخبرات اليابانية في مجال رعاية المسنين.

وقال الفلاح في تصريح صحافي امس ان الوزارة ستستضيف اليوم ولمدة اسبوع وفدا صحيا يابانيا يضم عددا من الاستشاريين والمختصين في مجال رعاية كبار السن لتبادل الخبرات بين الكوادر الكويتية واليابانية والاستفادة من تجربتهم.

واوضح ان الزيارة تاتي في اطار تنفيذ الوزارة للاستراتيجية الصحية الوطنية لرعاية كبار السن وخططها التنفيذية والتي تتضمن محور تعزيز التعاون مع الدول المتقدمة في مجال الرعاية الصحية لكبار السن.

ولفت الى ان الزيارة تشمل جمعيات النفع العام ذات الصلة برعاية المسنين مشيدا بالتجربة اليابانية لرعاية كبار السن التي تعتبر من النماذج الرائدة على مستوى العالم.

ثمن دور البلدية في هذا الإنجاز الكبير

المنفوحي: تحسن ترتيب الكويت في بيئة الأعمال الدولية» النقلة مبشرة»

أحمد المنفوحي

اعرب مدير عام البلدية المهندس احمد المنفوحي عن سعادته بتحسن ترتيب دولة الكويت في بيئة الأعمال الدولية والذي كان لبلدية الكويت دور فاعل في سبيله مؤكدا ان هذه النقلة مبشرة و جاءت لتتوج جهودا حقيقية بذلت من أجل بلوغ هذا الهدف

وقال المنفوحي في تصريح صحافي : لقد جاء التقرير السنوي الأخير والذي يصدر عن البنك الدولي منصفا لدولة الكويت ومؤكدا ان هناك جهودا بذلت من قبل العديد من مؤسسات الدولة في سبيل تحسن الأداء الحكومي ومن بين هذه الجهات البلدية التي تعد العضو الرئيسي في اللجنة الحكومية التي تعمل من أجل تحسين بيئة في البلاد

واضاف المهندس المنفوحي: ونحن في البلدية مامن شك سعداء بأن يشير التقرير الي تحسن ترتيب دولة الكويت علي صعيد إستخراج رخص البناء الهندسية(من الترتيب 144 الي 129) حيث تعتبر رخص البناء إحدي المعايير الإحدي عشر التي تقيم بموجبها بيئة الأعمال في أي دولة

وتابع بالقول: ونحن وإن كنا نعي تماما أن دولة الكويت بما تملك من إمكانات تستحق ترتيبا أفضل من هذا فإننا نؤكد أن ماتحقق ماهو الا مجرد بداية ولم يعكس سوي ملامح لنتائج خططنا الطموحة التي نفذناها في البلدية ولم يتسن للتقرير تقييم نتائجها بالكامل وذلك علي صعيد إستخراج رخص البناء الهندسية التي بتنا الأسرع في إستخراجها خلال ساعات معدودة بعد أن كان إستخراج الرخصة يستغرق شهورا عديدة وعلي يقين تام بأن التقرير الدولي المقبل ان شاء الله سوف يعكس هذه الحقيقة وينصفنا أكثر ولسوف نستمر في التطوير ولن نتراجع قناعة منا بأن الكويت تستحق الأفضل.

وإختتم المنفوحي تصريحه بالقول: بوركت كل الجهود التي تبذل في سبيل مصلحة الوطن وكل التقدير لكل يد أسهمت في التأكيد علي أننا قادرون علي تغيير واقع لاترضاه للكويت.

- **الكويت تستحق ترتيباً أفضل وما تحقق ماهو إلا مجرد بداية**
- **بتنا الأسرع في استخراج رخص البناء الهندسية خلال ساعات**

أعلنت إغلاق مطعم و تحرير 17 مخالفات أغذية بالجهراء

«البلدية»: تشديد الرقابة على المطاعم للحفاظ على سلامة المستهلك

إغلاق محل مخالف

تسجيل المخالفات

كشفت ادارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن قيام قسم ازالة المخالفات بفرع بلدية محافظة الجهراء بحملة علي المطاعم بالمحافظة ضمن اطار حملة "بتعاونكم نجملها

وفي هذا السياق أكد رئيس قسم ازالة المخالفات بالجهراء سليمان الغيص بأن مفتشين القسم قاموا بحملة علي المطاعم لتشديد الرقابة عليهم وللحفاظ علي سلامة المستهلك و اسفرت الحملة عن اغلاق مطعم لوجود حشرات الي جانب تحرير 17 مخالفة أغذية اشتملت على عدم الالتزام بقواعد النظافة و العمل بشهادة صحية منتهية.

من جانب آخر كشفت ادارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن الاحصائية الشهرية لشهر اكتوبر الخاصة لادارة التدقيق والمتابعة الهندسية بفرع بلدية محافظة الاحمدي حيث تم ايصال التيار الكهربائي لعدد 140 منزلا.

وفي هذا السياق اوضح مدير ادارة التدقيق والمتابعة الهندسية خالد الهاجري انه تم انجاز عدد 709 معاملة اشتملت على عدد 140 ايصال التيار الكهربائي للسكن الخاص ، عدد 13 تقوية التيار الكهربائي للسكن الخاص ، عدد 190 تعهد اشراف مكتب هندسي للسكن الخاص والاستثماري ، عدد 110 انهاء اشراف مكتب هندسي للسكن الخاص ، عدد 172 معاملة تحديد الاوصاف للسكن الخاص والاستثماري والتجاري ، عدد 7 كتب الادارة القانونية ، عدد 11 قطع التيار الكهربائي لسكن الغرّاب ، عدد شهادة لمن يهمه الامر ، عدد 5 كتب ادارة المساحة ، عدد 21 ملصقات تمهيد الازالة ، عدد 15 مخالفات تخص البناء ، عدد 22 شكاوي ، ومعاملة لبنك التسليف والادخار.

على صعيد منفصل كشفت إدارة العلاقات العامة عن التقرير الإحصائي الشهري لإدارة السلامة التابعة لفرع بلدية حولي حيث قامت بإنجاز 497 معاملة وفي هذا الصدد بين مدير إدارة السلامة م.نواف العتيبي بانه بلغ إجمالي عدد المعاملات التي تم إنجازها خلال شهر أكتوبر الماضي 497 معاملة برسوم قدرت ب960 دينار حيث اشتملت على استخراج 60 رخصة تنوعت ما بين رخص سلامة و رخص قطوعات الطرق و رخص تشوين للسكن الحكومي و الاستثماري و الخاص إلى جانب استخراج 94 شهادة نظافة للموقع ، إلى جانب استلام 41كفالة مصرفية للسكن الخاص و السكن الاستثماري بالإضافة إلى الانتهاء من 85 تقرير تنوع مابين تقارير خاصة بالحوادث و تقارير ميدانية و كشف المراقب على العقار أن عدد الكفالات التي تم الإفراج عنها قد بلغ عددها 36 كفالة بالإضافة إلى التعهدات التي تم تحريرها قد بلغت 108 و إنهاء معاملة كتب خاصة بأملاك الدولة إلى جانب استخراج 53 أمر عمل ، وقد تم استلام 11 شكوى تخص المواطنين .

كما دعت ادارة العلاقات العامة ببلدية الكويت المواطنين والمقيمين في حال وجود اي استفسار او شكوى تتعلق بامور البناء والترميم والهدم يمكنهم التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي للبلدية @kuwmun.